ج01/س(12/24)/04 - ق (14178)

الأمانة العامة
أمانة شؤون مجلس الجامعة

القرار رقم 9084 الصادر عن
مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري

بشأن

استمرار جرائم العدوان والإبادة الجماعية
والتهجير بكافة أشكاله والتجويع
التي ترتكبها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني

القـاهرة
الخميس: 12 ديسمبر/ كانون أول 2024

استمرار جرائم العدوان والإبادة الجماعية والتهجير بكافة أشكاله والتجويع التي ترتكبها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني

إن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في ضوء استمرار جرائم العدوان والإبادة الجماعية والتهجير بكافة أشكاله والتجويع التي ترتكبها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني لما يقرب من أربعة عشر شهراً متواصلة، وإمعان العدوان الإسرائيلي الغاشم في ارتكاب مجازر دموية بشعة بحق المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة، وتهديدات وزراء في حكومة الاحتلال بتقليص عدد سكان القطاع إلى النصف، والأوضاع الكارثية الإنسانية التي فرضها العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة،

- وإذ يؤكد على تنفيذ جميع قرارات جامعة الدول العربية بشأن القضية الفلسطينية، بما في ذلك قرار القمة العربية والإسلامية المشتركة في الرياض بتاريخ 2024/11/11، وقرار الدورة العادية (162) لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بتاريخ 2024/9/10، وقرارات الدورة العادية (33) للقمة العربية التي عقدت في مملكة البحرين بتاريخ 2024/5/19، وقرار الدورة غير العادية على مستوى المندوبين الدائمين بتاريخ 2024/11/24،

يُقــرر:

1- التأكيد على تنفيذ القرارات العربية ذات الصلة بوقف جرائم العدوان الإسرائيلي والإبادة الجماعية والتطهير العرقي وتجويع المدنيين في قطاع غزة، والعمل على إنهاء تداعياتها الإنسانية الكارثية، وفي سبيل ذلك: استمرار حشد الدعم الدولي لتبني قرار في مجلس الأمن، تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، لإلزام إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، بوقف إطلاق النار في قطاع غزة، وإدخال المساعدات الإنسانية الفورية والكافية لجميع مناطق القطاع، تنفيذاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وكذلك حشد الدعم الدولي لتجميد مشاركة إسرائيل في الجمعية العامة للأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها.

2- التأكيد على تنفيذ القرارات العربية بإدراج الأفراد والمنظمات والمجموعات الإرهابية الإسرائيلية على قوائم الإرهاب الوطنية العربية، وتطبيق المقاطعة الاقتصادية على منظومة الاحتلال الإسرائيلي، بما في ذلك مقاطعة الشركات ومؤسسات الأعمال التي تعمل في المستوطنات الإسرائيلية.

3- اعتبار استمرار إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، في عدوانها وارتكابها لجريمة التهجير بكافة اشكاله للشعب الفلسطيني انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني والمفاهيم المستقرة

لحقوق الانسان، جريمة ضد الإنسانية، وتأتي ضمن سلسلة طويلة من الممارسات الاجرامية الممنهجة التي تمارس ضد الشعب الفلسطيني، وهي اعتداء على الامن القومي العربي وتهديد مباشر للسلم والاستقرار الإقليميين، ما يستدعي تصدياً عربياً ودولياً شاملاً عبر تكثيف التحرك السياسي والاقتصادي والقانوني العربي، والعمل على وقف العدوان الإسرائيلي وكسر الحصار وإدخال المساعدات الإنسانية بشكل فوري ودون عوائق، وتفعيل القرارات الدولية ذات الصلة، بما يكفل توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني وتعزيز صموده وثباته على أرضه.

4- دعم استكمال جهود الوساطة المصرية والقطرية لإنجاز وقف فوري لإطلاق النار في قطاع غزة.

5- دعم وكالة الأونروا سياسياً ومالياً وقانونياً، في مواجهة التشريعات والإجراءات الإسرائيلية الباطلة الهادفة لتصفيتها وإنهاء تفويضها وأعمالها.

6- دعم توجه دولة فلسطين للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، ودعوة مجلس الامن إلى قبول هذه العضوية، ودعوة الدول التي لم تعترف بعد بدولة فلسطين إلى الاعتراف بها، وتبني دعم حق دولة فلسطين بالانضمام إلى المنظمات والمواثيق الدولية بهدف تعزيز مكانتها القانونية والدولية وتجسيد استقلالها وسيادتها على ارضها المحتلة.

7- تمكين الحكومة الفلسطينية للقيام بمسؤولياتها وواجباتها اتجاه الشعب الفلسطيني، بما في ذلك خططها وجهودها للاستجابة الإنسانية الطارئة والانعاش الاقتصادي وإعادة الإعمار، بما في ذلك من خلال تشكيل الآليات والأجهزة واللجان الفلسطينية المختلفة، وذلك في إطار الوحدة السياسية والجغرافية للأرض الفلسطينية على خطوط 4 يونيو/ حزيران 1967، وعاصمتها القدس، وسيادة دولة فلسطين عليها، وإعادة التأكيد على أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. وتثمين دور جمهورية مصر العربية في تحقيق المصالحة ووحدة الصف الفلسطيني في هذه المرحلة الدقيقة.

8- التأكيد على ضرورة تكاتف الجهود لتنفيذ مخرجات مؤتمر الاستجابة الإنسانية الطارئة في غزة، الذي استضافته المملكة الأردنية الهاشمية، والترحيب بالمبادرة المصرية لاستضافة مؤتمر دولي لدعم غزة بتاريخ 2 ديسمبر/كانون أول 2024 بغية حشد المساعدات الاغاثية والإنسانية للشعب الفلسطيني، ومطالبة الأطراف كافة بأهمية وفاء المجتمع الدولي لاسيما الأطراف المانحة، بما جرى التوافق عليه في مؤتمر القاهرة؛ متضمناً الشق الذي يخص برامج إعادة اعمار البنى التحتية وصولاً الى تحسين الظروف المعيشية وضمان عودة الحياة الطبيعية لأهالي القطاع.

9- التأكيد على العمل لتفعيل مضامين الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية، وتنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ذو الصلة، لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي غير

القانوني لدولة فلسطين، ودعم فصل المحكمة في دعوى الإبادة الجماعية ضد إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، ودعوة الدول إلى التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية في تنفيذ مذكرات الاعتقال الصادرة عنها بحق المسؤولين الإسرائيليين، وعدم تسييس قرار المحكمة.

10- الطلب إلى المجموعة العربية في نيويورك بالتنسيق مع المندوب الدائم للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العضو العربي غير الدائم في مجلس الامن، لحشد الدعم الدولي ومواصلة الجهود العربية لتنفيذ القرارات العربية والإسلامية ذات الصلة التي يتم العمل عليها في مجلس الامن.

11- دعم جهود اللجنة الوزارية المنبثقة من القمة العربية والإسلامية المشتركة برئاسة المملكة العربية السعودية، والمشكلة وفق القرار الصادر عن القمة العربية الإسلامية المشتركة الأولى في 11 نوفمبر/تشرين ثاني 2023، وكذلك دعم جهود التحالف الدولي لتنفيذ حل الدولتين، الذي أطلقته اللجنة الوزارية بالتنسيق مع الدول العربية والإسلامية، وبالتعاون مع الاتحاد الأوروبي ومملكة النرويج في سبتمبر/أيلول 2024، في مدينة نيويورك، وعقد الاجتماع الأول له في مدينة الرياض.

12- الترحيب بعقد مؤتمر السلام المقرر عقده في الجمعية العامة للأمم المتحدة في يونيو/حزيران 2025 برئاسة مشتركة للمملكة العربية السعودية وفرنسا لوضع جدول زمني لإنهاء الاحتلال وتنفيذ حل الدولتين.

13- الطلب من الأمين العام لجامعة الدول العربية متابعة تنفيذ هذا القرار، وتقديم تقرير بشأنه للدورة المقبلة لمجلس الجامعة.

(ق: رقم 9084 – د.غ.ع بالتمرير – 2024/12/12)

- إن **الجمهورية التونسية** تؤيد ما جاء في نص القرار باستثناء ما ورد فيه من إشارة إلى حدود 4 يونيو/حزيران 1967، تأسيساً على موقفها الثابت في دعم حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة وكاملة السيادة على كامل ارض فلسطين.
- تتحفظ **جمهورية العراق** على عبارة (حل الدولتين)، وعلى كل ما يشير صراحة او ضمناً إلى (إسرائيل) كدولة وتطلب استبدالها بعبارة (الكيان الإسرائيلي القوة القائمة بالاحتلال) أينما وردت في مشروع القرار لكونها لا تتماشى مع القوانين العراقية.